مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد(25) –العدد الرابع–أكتوبر2024

تأثير النفقات اللوجستية لدولة الكويت على التجارب التنموية في الدول الأفريقية

The impact of logistical expenditures of the State of Kuwait on development experiences in African countries

بحث مقدم من

الباحث/ عبد العزيز بدر ندا المطيري

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة – جامعة بورسعيد –قسم علوم سياسية

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
عبدالله سيد هدية	جمال على زهران
أستاذ العلوم السياسية المتفرغ	أستاذ العلوم السياسية المتفرغ
بكلية التجارة– جامعة بورسعيد	بكلية التجارة– جامعة بورسعيد

	تاريخ الإرسال	2023-11-12
	تاريخ القبول	2024-05-9
	رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

ملخص البحث :

أن العديد من الاقتصاديين والقائمين على وضع السياسات هاجموا التطور الإقتصادي كهدف نهائي للتنميه ، وكمعيار أساسي لقياس درجة نجاحها. وقد عرف التنميه الإقتصادية في منتصف السبعينيات هي (عملية تقليل أو القضاء على الفقر عن طريق توزيع الدخل والبطالة) ، وذلك من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي . وباختصار لذلك أصبحت التنمية هي عدالة توزيع النمو الاقتصادي ومن ثم فالتنمية هي عملية متعددة الأبعاد ، و تتمثل في إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الإجتماعية والسلوكيه والثقافية والنظم السياسية والإدارية مع زيادة معدلات نمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الكلي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما.

ويعد مفهوم التنمية يشمل مدى وسائل التمويل ، لما يتطلبة من تطوير القوى البشريه ، ووضع المؤسسات والأنظمة المناسبة ، وانتهاج سياسات اقتصادية ملائمة ، إلا أن التمويل – مع ذلك – يعد العامل الأساسي في عملية التنمية ، وتكوين المؤسسات والتي تحتاج هي الأخرى إلى مصادر للتمويل ، مما يجعل عنصر التمويل أساسيًا ومهمًا في عملية التنمية ، والتمويل يأخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة ، فقد يكون على شكل قرض أو مشاركة في التمويل. وحيث أن الاقراض تقوم به عادة البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة ، بينما التمويل عن طريق المشاركة قام بأخذ شكل المساهمة في رأس المال .

وتعتبر دولة الكويت هي دفع عملية التنمية الاقتصادية في دول الأفريقيا تحقيقًا للتكامل الاقتصادي ، فقد اتجهت بعض هذه الدول نحو إنشاء مؤسسات مالية تساهم في تمويل خطط التنمية،ومد مشروعاتها بالأموال اللازمة للقيام بها، وامتد نشاط تلك المؤسسات إلى الدول النامية الأخرى خارج الوطن العربى ، للمساهمة في تحديث بيئتها الأساسية ، ومشروعاتها الاقتصادية المختلفة.

Abstract

That many economists and economic policy makers have attacked the slogan of economic growth as the ultimate goal of development, and as a criterion for measuring the degree of its success. And redefined economic development in the mid-seventies to correct (the process of reducing or eliminating poverty, poor income distribution and unemployment), through the continuous increase in economic growth rates. In short, development has become a fair distribution through economic growth, and then development is that multidimensional process, which includes making radical changes in social, behavioral, and cultural structures, and political and administrative systems along with increasing economic growth rates, achieving justice in the distribution of total income, and eradicating the roots of absolute poverty. in a community.

The concept of development is broader in scope than simply providing the means of financing, with what it requires of providing and developing human forces, setting up appropriate institutions and systems, and adopting appropriate economic policies. Social and economic, and the formation of institutions that also need sources of financing, which makes the financing element essential and important in the development process, and or participation in financing. Whereas, lending is usually carried out by banks and various financing institutions, while financing by participation takes the form of participation in the capital.

The State of Kuwait is considered to advance the process of economic development in African countries in order to achieve economic integration. Some of these countries tended towards establishing financial institutions that contribute to financing development plans and providing their projects .The activity financial institutions has extended to other developing countries outside the Arab world. To contribute to modernizing its basic environment and its various economic projects.

مقدمة البحث :

تحتل التنمية مكانا بارزا في الأمور العالمية ، حيث تقوم حكومات الدول وخاصة النامية بمجهودات مستمرة ، كما أن معظم الدول الافريقية تعاني من ضعف المدخرات المحلية وعدم قدرة هذه المدخرات على القيام بالاستثمارات اللازمة لعملية التنمية ، لذلك تلجأ الدول النامية ونخص بالذكر منها الدول الافريقية إلى مصادر التمويل الخارجية على الرغم مما تشكله هذه المصادر من عبء عليها ، ويشير تاريخ الوقائع الاقتصادية إلى أن معظم بلدان العالم المتقدمة و النامية قد لجأت إلى أسلوب التمويل الخارجي لعملية التنمية في بدايات مراحل نموها لعدم كفاية مدخراتها المحلية.

كما أن التنمية تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ، وذلك من أجل القيام بالاستثمارات اللازمة في القطاعات الإنتاجية والخدمية وغيرها ، بالإضافة إلى ضرورة توفير بنية تحتية لتصبح هذه الاستثمارات أكثر جاذبية وذات مردود اقتصادي أكبر، وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاجتماعية السير بخطى أسرع ، حيث يعد التمويل الركن الأساسي الذي يعتمد عليه في قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة.

ويهدف البحث إلى إيضاح فاعلية و دور تأثير النفقات اللوجستية لدولة الكويت على التجارب التنموية في الدول الأفريقية ، بالإضافة إلى التعرف على شكل العلاقة بينهما .

مشكلة البحث:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالإدارة الفعالة للوجستيات ودورها المحوري في زيادة وتحسين التنمية والأداء التنافسي للدول باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول ، ولم تعد المنظمات فقط هي التي تسعى لتطوير أنظمتها الإدارية والإنتاجية والتسويقية لكي تستطيع المنافسة ، بل دخلت الدول والحكومات والهيئات التي لا تهدف للربح في مجال التطوير والتحسين والتغيير بهدف تقديم أفضل الخدمات الاستثمارية.

كما يشير الواقع العملي إلى ارتفاع النفقات اللوجستية في القارة الأفريقية مقارنة بالعالم ككل ، يرجع ارتفاع النفقات اللوجستية في الدول الأفريقية إلى العديد من العوامل منها:

١- قصور البنيه الأساسية لقطاعات النقل البحرى والبري.

٢- عدم الاتصال بين شبكات الطرق والسكك الحديدية والمسارات الجوية داخل معظم القارة الأفريقية.

٣- عدم الكفاءة في نفقات التشغيل وغياب المنافسة الخاصة في مجال النقل الجوي.

٤- عدم كفاية رأس المال اللازم لتشغيل نظم الاتصال المستخدمة والتي تفي بمتطلبات التنمية.

ومما سبق يتوصل الباحث إلى أن الدور الذي تقوم به النفقات اللوجستية في الدول الأفريقية في إطار التطورات التنموية للسياسة الدولية ، يعتبر أساسيًا في دفع عجلة التنمية خاصة في الدول النامية ، وذلك من خلال قياس تأثير النفقات اللوجستية في الدول الأفريقية في إطار التطورات التنموية للسياسات الدولية .

أهمية الدراسة:

١- إلقاء الضوء على تأثير النفقات اللوجستية الكويتية في الدول الأفريقية لمد يد العون الاقتصادي والتمويلي للدول النامية في أفريقيا، وإظهار أن هذه الدول تقر بأن الرخاء الاقتصادي لدول العالم يشكل ركيزة أساسية للسلام العالمي وتحسين العلاقات بين الدول المختلفة مع إيجاد قنوات استثمارية لمواردها الاقتصادية المتنامية.

٢- إبراز أهمية العامل التنسيقي بين المؤسسات التنموية الدولية ، و يعرف بمجموعة من التنسيق العربي الذى يعزيز التعاون و تقديم تسهيلات تمويلية مشتركة ، ما يساهم في تحسين فاعلية دورها التنموي والتمويلي.

٣- الربط بين آلية النفقات اللوجستية ، وبين السياسة الخارجية للدول ، باعتبارها إحدى أدواتها، وكاشفة لنمط السياسة الخارجية للدولة محل الدراسة ، وهي هنا دولة الكويت. وهذا الربط يبرز الأهمية الأكاديمية.

٤- الأهمية الشخصية للباحث في اختيار هذا الموضوع ، حيث يمثل مجالاً للعمل الوظيفي للباحث في قطاع الاستثمار الخارجي لدولة الكويت ذات الصلة بالسياسة الخارجية لها.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١-دراسة السياسة الخارجية الكويتية من منظور نمط سائد لهذه السياسة القائم على التعاون والتشارك مع الآخرين في دول العالم الثالث عامة ، والدول الأفريقية خاصة.

٢- تحليل الدور الخارجي وشكله الذي تقوم به الدولة الكويتية ، وتحليل أدوات السياسة الخارجية الكويتية عامة ، والأداة الاقتصادية المتمثلة في المساعدات والمنح والقروض والتشارك في المشروعات التنموية.

٣-تحليل وظيفة التمويل للمشروعات التنموية، باعتباره أداة من أدوات السياسة الخارجية.

تساؤلات الدراسة:

تتحدد تساؤلات الدراسة في سؤال رئيسي، وعدة أسئلة فرعية ، كما يلي:

١- السؤال الرئيسي : إلى أي مدى تقوم أداة "النفقات اللوجستية" لتحقيق التنمية المتكاملة في الدول الأفريقية ، في وضع سياسة خارجية لدولة الكويت بغية حماية أمنها ومصالحها الحيوية المتنوعة؟

٢- الأسئلة الفرعية : حيث يتفرع عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية، هي:-

١-ما هي حجم المشروعات التنموية التي تساهم بها دولة الكويت في دول الأفريقيا؟

٢-ما هو تأثير هذه المشروعات التنموية التي ساهمت بها دولة الكويت، في توافق سياسات هذه الدول الأفريقية مع أهداف دولة الكويت؟

الإطار المنهجي للبحث:

في إطار موضوع البحث وتساؤلاته،وأهدافه، يمكن الاستعانة بإطار منهجي متكامل يعتمد على:-

١-المنهج الوصفي:

يعتمد هذا المنهج على وصف ظاهرة محل الدراسة،وهي النفقات اللوجستية وخريطة توزيعها في أفريقيا،وحجم المساهمة الكويتية فيها، وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩م).

٢-المنهج النسقي:

وهو المنهج الأكثر ملاءمة في دراسة السياسة الخارجية للدول ، ويتضمن(مدخلات والعمليه والمخرجات)، فالمدخلات: تشير إلى جملة الظروف والاحتياجات الأفريقية لتنفيذ مشروعات تنموية متكاملة ، بمساعدة دولة الكويت والمخرجات : تشير إلى السياسات التي تنتجها دولة الكويت إزاء الدول الأفريقية، لدعمها في إقامة المشروعات التنموية المتكاملة، باعتبار أن ذلك يحقق المصلحة لدولة الكويت.

كما أن العملية تشير إلى ما يجري بين المدخلات وبين المخرجات ،من إجراءات تتعلق بالسياسات وكيفية صياغتها وبناء نمط السياسة الخارجية لدولة الكويت .

خطة البحث :

في ضوء المشكلة البحثية وتساؤلاتها ، فقد تم تقسيم البحث إلى :-

المبحث الأول : سياسات التنمية الدولية في دولة الكويت .

المبحث الثاني : نشاط ودور المؤسسات التنموية في افريقيا.

المبحث الثالث :تأثير النفقات اللوجستية لدولة الكويت على التجارب التنموية في الدول الافريقية.

المبحث الأول

سياسات التنمية الدولية في دولة الكويت

مقدمة:

ظهرت فكرة صناديق التنمية في أوائل الستينات حينما تأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ليشكل رافداً جديداً من روافد التنمية الخليجية للدول النامية ، ورغم أن نشاط الصناديق الخليجية اختلفت في بادئ الامر اذ ركز "الصندوق الكويتي" على مساعداته ليشمل كل الدول النامية سواء كانت عربية او غير عربية فإن هذا الاختلاف أو التباين في المجال الجغرافي تلاشى بذلك لتتحد صناديق التنمية الخليجية في هدف مشترك يتمثل فى تمويل المشاريع لجميع الدول النامية عن طريق منح وقروض ميسرة لحكومات تلك الدول لتمكينها من تشييد مشاريع التنمية والاجتماعية.

ومن خلال ما سبق سوف يركز الباحث في هذا المبحث في التطورات التنموية للسياسات الدولية وذلك باعتبارها كاشفة عن نمط السياسة الخارجية لدولة الكويت خلال فترة الدراسة .

أولاً: النظام الأساسي للصندوق الكويتي للتنمية:

يدير الصندوق مجلس إدارة يتألف من نائب للوزراء ووزير الخارجية رئيساً ، ومن عدد من الأعضاء الكويتيين لا يقلون عن أربعة ولا يتجاوزون الثمانية ، يعينون بقرار من وزير الخارجية لدورة مدتها ٣ سنوات ، حيث يعتبر مجلس الادارة هو السلطة العليا في الصندوق ، وله كافة الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لتحقيق أغراضه.

ثانياً: أهداف الصندوق الكويتي للتنمية:

يتمثل الغرض الأساس من الصندوق هو مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصاداتها ، حيث تتمثل أنشطة الصندوق في (تقديم القروض والضمانات – تقديم المنح على سبيل المعونة الفنية وتوفير أنواع المعونة الفنية الأخرى – الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها)....، وتمثل نطاق عمليات الصندوق بشكل أساسي على قطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي ثم أضيفت إليها القطاعات الاجتماعية.

ثالثاً: أشكال موارد صناديق التنموية الخليجية:

تعتمد الدول على نفسها في مجهوداتها التنموية ، غير أن الدول النامية الغير نفطية تواجه مشاكل بالاعتماد على مواردها في التمويل الذاتي وعدم القدرة على ايجاد الأموال الكافية التي تلبى متطلبات برنامج التنمية ، وأصبح من الواضح أن تحقيق التنمية لم يعد يقتصر على إيجاد التمويل اللازم للمشروعات وإن كان يعتبر العامل الأساسي في تحقيقها إذا امتد مفهوم التنمية إلى العناية بالعناصر الأخرى من تنمية بشرية أو تحسين أداء المؤسسات وتقديم أنواع من المساعدات غير المالية كالمساعدات الفنية وتطوير معايير الإدارة ، ولاشك أن الدور الذى تقوم به السياسات التنموية في الكويت يعتبر أساسياً في دفع عجلة التنمية ، ويتضح من ذلك دراسة الدور الذى تقوم به المؤسسات في تحقيق برنامج التنمية في هذه الدول ، فضلاً عن أن بعض هذه البرامج لا يخلو من تحقيق ايرادات لهذه الصناديق.

١ – توفير موارد المشروعات.

يتمثل الدور الأساسي للتمويل ، في تمويل المشروعات بالموارد المالية الائتمانية ويأخذ هذا التمويل أشكالاً مختلفة فقد يكون ذلك عن طريق توفير القروض أو المساهمة في بعض المشروعات المزمع اقامتها ، ومع ذلك فان الإقراض هو الأسلوب الغالب في سياسات الصندوق فقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربي ٨٣٦ قرضا حتى ٢٠١٧/٦/٧ بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي تقريباً، أي ما يعادل (٤.٥) مليار دينار كويتي ، أما القروض المنح التي قدمها صندوق ابو ظبى الدولي في نهاية عام ٢٠١٧ فقد بلغت ٢٥٧ قرضا ومنحة بقيمة اجمالية تبلغ ١٢.٥ مليار درهم أماراتي ، أي ما يعادل ٣.٥٤٢ مليار دولار أمريكي ، وقدم الصندوق السعودي للتنمية منذ بداية نشاطه عام ١٩٧٥ حتى نهاية عام ٢٠١٧ نحو ٤٦٥ قروض بقيمة تصل الى (٣٠٨٦١.٥٤) مليون ريال.

٢- ترشيد السياسات الإقتصادية.

إن التنمية ليست مجرد توفير وتمويل موارد مالية للاستثمار وإنما توجد أيضاً جوانب مؤسسية وسياسات اقتصادية أخرى لازمة لنجاح عملية التنمية لذلك فان جهود التنمية تتوقف الى حد كبير على مدى مناسبة وقدرة السياسات الاقتصادية الكفيلة بتهيئة المناخ العام من ناحية القدرة على خلق المؤسسات القادرة على إدارة عملية التنمية ووضع السياسات المناسبة لتحقيق هذا الهدف .

٣- توفير البنية التحتية .

لا تعتبر جميع المشروعات اللازمة للتنمية قادرة على تحقيق عائد مالي يكفى لتغطية الرأسمالية ، ولذلك يجب التميز بين نوعين من العائد من هذه المشروعات:

أ- النوع الاول : ويسمى العائد المالي ويتمثل في العوائد التي يحصل عليها المشروع من تعاملاته مع الاسواق وتقاس التكلفة والعائد في هذه الحالة بقدر ما ينجم عن المشروع من تكاليف وايرادات نقدية للمشروع ذاته ، وإذا كان المشروع يحقق عائدا ماليا كافيا لتغطية تكاليف المالية يصلح للسوق و يستطيع القطاع العام والخاص القيام به.

ب- النوع الثاني : ويطلق علية العائد الاقتصادي ويقصد به المنافع الصافية التي تعود على المجتمع بعد خصم جميع التكاليف ، وأن لم تتجسد في شكل تدفقات نقدية للمشروع نفسه وبعبارة أخرى ليس بالضرورة أن يحقق عائد مالياً كافيا، ولكنة يحقق عائد اقتصادياً كبيراً وهائل للاقتصاد القومي .

رابعاً : أساليب توفير التمويل للمؤسسات التنموية في دولة الكويت:

أ- تمويل مشروعات البنية الأساسية:

إن عمليات التنمية لا تتحقق دون توافر البنية الأساسية وتتطلب هذه المشروعات نفقات باهظة ، وكثيراً مما تحتاج إلى سنوات طويلة حتى يتحقق العائد ا منها ، كذلك فإنه كثير من هذه المشروعات قد تفوق قيمة العائد الاقتصادي الذي يحققه المجتمع في مجموعه قيمة العائد المالي الذي يمكن أن تحققه في شكل إيرادات مالية للمشروع .

ب- تمويل المشروعات الانتاجية:

إن المشروعات القادرة على توفير عائد مالي مناسب تقوم على جذب المستثمرين ، ويعتبر من الطبيعي لهذه المشروعات – في عدد غير قليل من الدول العربية – ان تعمل في مجال المشروعات الانتاجية بحيث تكون قادرة على التعايش مع أحكام السوق، إما لأسباب استراتيجية

أو أيدولوجية أو تاريخية، ومن هنا فإن تمويل هذه المشروعات قد يكون لحساب أي من القطاع العام أو الخاص أو المختلط .

ويمكن تمويل هذه المشروعات الإنتاجية عن طريق ، مساهمة رأس المال أو الإقراض وعادة ما تقوم شركات الاستثمار بالتمويل ، حيث تقوم البنوك عادة بتوفير الإقراض لهذه المشروعات ، كما يتم تمويل هذه المشروعات الإنتاجية عن طريق ادارة مالية في البنوك وشركات الاستثمار المحلية ، باستثناء المشروعات الخاصة وشركات القطاع العام .

ج- تمويل التجارة :

لا تقتصر حاجة المشروعات إلى التمويل الرأسمالي بل أنها تتطلب أيضاً تمويلاً لرأس المال العامل لتمويل عملياتها التجارية ، والأصل يتم هذا التمويل أيضاً عن طريق تلك المؤسسات ، كما يتم متابعة الائتمان في مثل هذه الحالات يتطلب حضوراً من البنك المقرض بالقرب من المدين ، ويستثنى من ذلك تمويل المشروعات العملاقة – وخاصة مشروعات شركات متعددة الجنسيات التي ترتبط بالبنوك العالمية بروابط وثيقة.

ومع ذلك فيمكن الاستفادة من التمويل الخارجي لرأس المال للتجارة إذا تم توسيط البنوك المحلية ،وبذلك يتم التمويل من مصادر دولية لرأس المال العامل من خلال خطوط ائتمان من المؤسسات الدولية في بنوك محلية والتي تعيد إقراضها إلى المشروعات المحلية ، ومن أهم المجالات لهذا النوع هو تمويل التجارة الخارجية ، ومن خلال ما سبق يتبين أن برنامج تمويل التجارة العربية يقوم بهذا الدور في المنطقة العربية.

د- تمويل سياسات وبرامج اقتصادية :

تم مناقشة واستعراض الفقرات السابقة حالات لتمويل مشروعات أو عمليات محددة ، ونجد ان هناك أشكال أخرى للتمويل لا تتجه إلى عمليات محددة بل تقدم للحكومات من أجل اتخاذ سياسات اقتصادية أو إجراء إصلاحات هيكلية أو تنفيذ برامج محددة ، وقد بدأ هذا النوع من التمويل مع إنشاء صندوق النقد الدولي لتمويل عجز ميزان المدفوعات ، وقد تطور ايضاً التمويل ليتجاوز إعادة التوازن في ميزان المدفوعات و إلى العمل على اتخاذ سياسات اقتصادية مناسبة ، سواء للإصلاح الهيكلي أو تطبيق سياسات اقتصادية جديدة للتحرير واستخدام حصيلة هذا التمويل لمواجهة ما يترتب علية من آثار جانبية سلبية في فترات الانتقال.

هـ- ضمانات مالية للإصدار والقروض:

إن ما تقدمه تلك المؤسسات في مجال التمويل يقوم على تقديم الموارد المالية أو ما يطلق عليه الالتزامات المباشرة ، وتوفير الضمانات والتي تمكن المستفيد من الدخول إلى الأسواق المالية للاقتراض بشروط أفضل ، لذلك فإن من أهم أدوات مؤسسات التمويل هي توفير تلك الضمانات أو ما يطلق عليه أحياناً اسم الالتزامات العرضية وتمتاز هذه الضمانات بالمساعدة على دخول الحكومات أو المشروعات الى أسواق المال الدولية بشروط أفضل ليوفر الضمان ، وفي هذه الحالة تقوم المؤسسات المالية بضمان الاكتتاب في الإصدارات للحكومات .

و- ضمانات مخاطر الاستثمار:

يتعلق مخاطر الاستثمار بمخاطر إضافية نتيجة لتعامله مع بلد أجنبي وقد تكون هذه المخاطر سياسية أو تجارية ، حيث ان الدولة الأجنبية قد تتأثر بأحداث سياسية – ثورات أو انقلابات – كما تصدر فيها قوانين تنتهك حقوق الأجانب ، وهذا هو ما يطلق عليه المخاطر السياسية ولكن هناك مخاطر تجارية راجعة إلى فشل الشركاء المحليين في الوفاء بالتزاماتهم .

ز- ضمان مخاطر الصادرات:

يتعرض المستثمر الأجنبي لمخاطر سياسية وتجارية نتيجة للاستثمار في دولة أجنبية ، وهذه المخاطر إذا لم يستطع أن يستوفي حقوق المستثمر من المستورد الأجنبي ، لذلك يجب على الدول ان تحرص على توفير ضمانات لمصدريها ضد تلك المخاطر ، لتشجيعهم على التصدير إلى الخارج ، وقد وجدت هذه الخدمة على المستوى الإقليمي العربي بعد إنشاء المؤسسة العربية

المبحث الثاني

نشاط ودور المؤسسات التنموية في افريقيا

مقدمة:

تتسم المساعدات في تمويل مشروعات في قطاعات مختلفة كالزراعة والنقل والطاقة والمواصلات والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم ، فضلاً عن دعم برامج بنوك والصناديق الاجتماعية تهتم بتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم يقوم بتنفيذها القطاع الخاص ، وذلك نظراً لدورها في توفير فرص عمل جديدة، وإسهامها في التنمية والاجتماعية بوجه عام.

أولاً: الرؤية التنموية لدولة الكويت :

تحقيق الجهود الإنمائية للدول الافريقية والدول الاخرى النامية ، ولعل من اهم ما تتسم به القروض التي يقدمها الصندوق انها ميسرة تهدف الى مساعدة الدول النامية في تمويل مشاريعها الانمائية ، وفي تنفيذ برامج التنمية فيها ، كما تقوم المؤسسات التنموية بتقديم المساعدات لتمويل التكاليف الخاصة بإعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الانمائية في هذه الدول ، وتدريب الكوادر الوطنية فيها، اضافة الى ذلك ، كما تقوم ايضاً بالمساهمة في رأسمال ، حيث تمثل اداة لمد جسور الصداقة والاخاء بين دولة الكويت والدول النامية.

ثانياً: النشاط الإنمائي للمؤسسات التنموية:

يهدف التمويل الانمائي المقدم من المؤسسات التنموية بشكل أساسي إلى تنفيذ مشاريع إنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستفيدة منها ، بإضافة إلى المشاريع المشتركة مع بقية المؤسسات الدولية وصناديق التنمية الخليجية ، وتمثل تلك المساعدات الانمائية إما في شكل قروض أو في شكل منح أو هبات ، وتتميز مساعدات المؤسسات التنموية في شكل قروض بشروط ميسرة تتمثل في أسعار فائدة منخفضة مقارنة بأسعار الفائدة على القرض التجاري ، وطول فترتي السماح والسداد مما يترتب عليه ارتفاع عنصر المنحة فيها وتتسم تلك القروض أيضاً بعدم تقييدها بشروط التوريد ، وعدم تدخلها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة ، حيث توجه القروض للمشروعات التي تحددها الدول المستفيدة وفقاً لأولوياتها وخططها للتنموية.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للنشاط في المؤسسات التنموية:

يتمثل النشاط فى تقديم العون الانمائي للدول المحتاجة حيث يبين الجدول التالي التوزيع الجغرافي من مجموعة القروض التي تقدمه المؤسسات التنموية منذ بداية نشاطها، حيث استفادت منه حتى الان (١٠٧) دولة ، وقد حظيت الدول العربية بالنصيب الأكبر منها، ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لعدد المشروعات .

جدول (١) التوزيع الجغرافي لعدد المشاريع

م	المناطق الجغرافية	عدد المشروعات	القيمة
1	دول وسط أوروبا	66	365683
2	أمريكا اللاتينية	51	221206
3	شرق وجنوب اسيا والمحيط الهادي	179	1070030
4	الدول العربية	362	3582507
5	دول غرب افريقيا	187	711685
6	وسط وجنوب وشرق اسيا	136	459278

المبحث الثالث

تأثيرالنفقات اللوجستية لدولة الكويت على التجارب التنموية في الدول الافريقية

مقدمة:

تعتبر النفقات اللوجستية من اوائل العمليات في الشرق الاوسط ، حيث تقوم بالمساهمة في تحقيق الجهود الانمائية للدول الافريقية والدول الاخرى النامية ، وتهدف الى مساعدة الدول النامية في تمويل مشاريعها ، وتقديم المنح والمساعدات لتمويل تكاليف اعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الانمائية .

أولاً: التوزيع الجغرافي لحجم المشروعات التنموية في اقليم غرب افريقيا:

الشكل (١) التوزيع الجغرافي لحجم المشروعات التنموية في اقليم غرب افريقيا

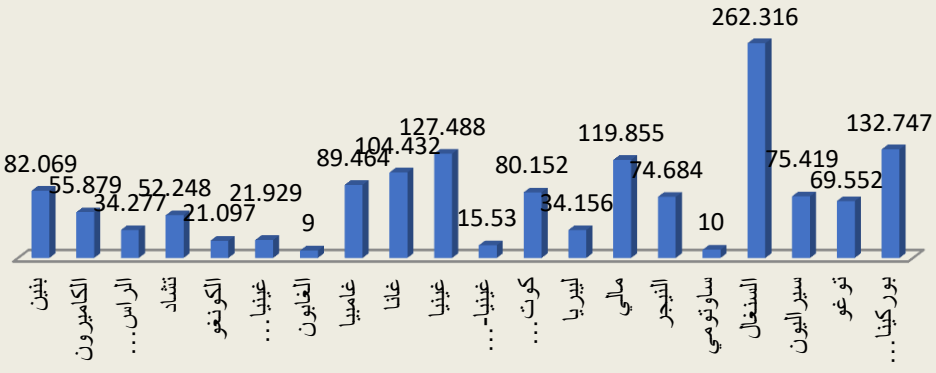

المصدر: من اعداد الباحث.

ويتضح من الشكل السابق ، ان السنغال" تأتى في المرتبة الأولي من حجم المشاريع التنموية بقيمة (٢٦٢.٣١٦) مليون دينار كويتي تليها دولة بوركينا فاسو في المرتبة الثانية بقيمة (١٣٢.٧٤٧) مليون دينار كويتي ثم تأتي غينيا في المرتبة الثالثة بقيمة (١٢٧.٤٨٨) مليون دينار كويتي، وتمثلت اجمال قيمة المشاريع التنموية في إقليم غرب افريقيا (١٤٧٢.٢٩) بالمليون دينار كويتي.

ثانياً : المشاريع التنموية لدول وسط وجنوب وشرق افريقيا :

الشكل (٢) التوزيع الجغرافي لحجم المشروعات التنموية في وسط وجنوب وشرق أفريقيا

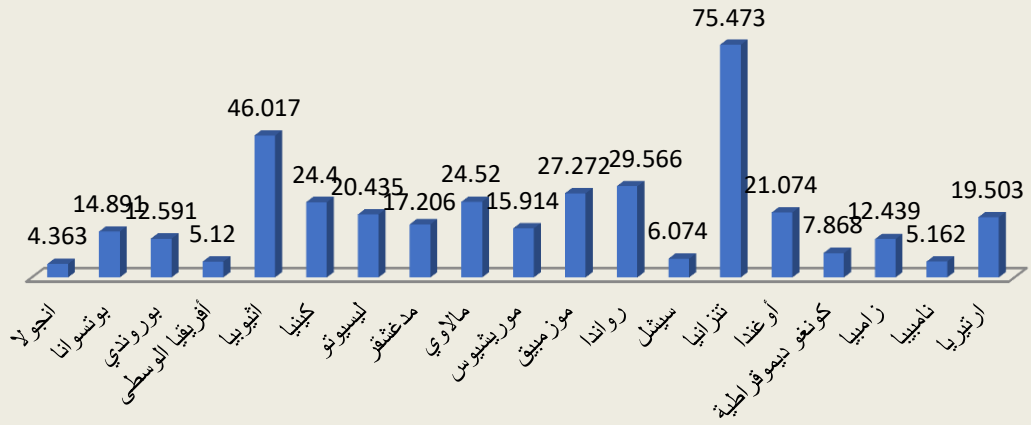

المصدر : من اعداد الباحث

ويبين الشكل السابق أن " تنزانيا" تأتي في المرتبة الأولي من حجم المشاريع التنموية بقيمة (٧٥.٤٧٣) مليون دينار كويتي، تليها دولة أثيوبيا في المرتبة الثانية بقيمة (٤٦.٠١٧) مليون دينار كويتي ثم تأتي رواندا في المرتبة الثالثة بقيمة (٢٩.٥٦٦) مليون دينار كويتي ، وتمثلت اجمالي قيمة المشاريع التنموية في لإقليم وسط وجنوب وشرق أفريقيا (٣٨٩.٨٨٨) بالمليون دينار كويتي.

ثالثاً: التحليل الرباعي للمؤسسات التنموية في الكويت:

جدول (٢)

تحليل""SWOT Analysis للمؤسسات التنموية في الكويت

التحليل الرباعي SWOT Analysis	
نقاط القوة Strength	نقاط الضعف Weakness
- ساهمت قروض المؤسسات التنموية في تخفيف عجز الموازين التجارية لبعض الدول بنسبة كبيرة، حيث تعتبر تنزانيا وأثيوبيا ورواندا على قمة الدول المعبرة عن هذه الفئة. - وساهمت قروض الصندوق في تخفيف حده عجز موازينها التجارية بدرجة متوسطة مثل دولتي تنزانيا وأثيوبيا حيث ساهمت القروض المتدفقة في تغطية نسبة ٢٢% و ١٦% من المدفوعات الكلية لواردات الدولتين على التوالي.	- حصلت العديد من الدول على قروض من الصندوق تفوق نسبة عدد سكانها مثل كونغو الديموقراطية وناميبيا. - حصلت العديد من الدول على نسبة قروض تقل عن نسبة عدد سكانها مثل بوتسوانا وبورندي وافريقيا الوسطى - يعتبر تأثير القروض المتدفقة لبعض الدول تأثيراً محدوداً مثل وبورندي وانجولا وافريقيا الوسطى حيث ساهمت القروض في تغطية ٨% للمدفوعات الكلية
الفرص Opportunities	التهديدات Threats
- حصلت مجموعة من الدول على نسبة قروض من اجمالي القروض الممنوحة تتناسب مع نسب مديونياتها بالمقارنة مع بقية الدول الممنوحة مثل مالاوي. - حصلت العديد من الدول على نسبة قروض الى اجمالي بقية الدول تقل عن نسبة مديونياتها مثل موزمبيق وموريشيوس - تحقق معيار عدالة التوزيع بين الدول لدولة كينيا حيث بلغت نسبة القروض المتدفقة اليها ١٨% من اجمالي ناتجها المحلي تليها مدغشقر بنسبة ١٣ ثم ليسوثو بنسبة ١١.٦%.	- حصلت العديد من الدول على نسبة قروض من الصندوق تفوق نسبة مديونياتها الى اجمالي مديونية الدول، حيث تأتي في مقدمة الدول زامبيا. - زيادة عدد الدول الاقل نمواً وشديدة الفقر حسب تصنيف البنك الدولي وعددها ٢٠ دولة حيث يتدفق اليها ١٣٦٧.٥٤ مليون دولار. - تدنى معيار عدالة التوزيع للكثير من الدول مثل بوتسوانا وبورندي وافريقيا الوسطى.

المصدر : من اعداد الباحث

نتائج البحث :

١- من خلال الدراسة تبين ان اجمالي المشروعات التنموية المقدمة من المؤسسات في صورة مشروعات انمائية ومجموعة من القروض والمساعدات والمنح كانت بقيمة (٧١٢١.١٤) مليون دينار كويتي، أي ما يعادل (٢٤٢١١.٨٧) مليون دولار امريكي، كما بينت نتائج الدراسة في اجمالي قيمة المشروعات التنموية في اقليم غرب افريقيا (١٤٧٢.٢٩) مليون دينار كويتي يعادل (٥٠٠٥.٧٥) مليون دولار أمريكي، وتمثلت حجم الاستثمارات والمشاريع التنموية المقدمة من دولة الكويت لإقليم وسط وجنوب وشرق أفريقيا بإجمالي قيمة (٣٨٩.٩٩) دينار كويتي وهذه يعادل (١٣٢٥.٥٩) دولار أمريكي.

٢- كما اهتمت دولة الكويت بالجانب الاقتصادي ، حيث نجحت مؤسساتها التنموية في تنميه الدول العربية والافريقية ومساعدتها مالياً واقتصادياً ، حيث وصلت مساعداتها المالية والاقتصادية الى مختلف بقاع العالم، بجميع شعوبها بغض النظر عن العرق والدين.

٣- كما استنتج الباحث من خلال استقراء المشروعات والمساعدات الاقتصادية المقارنة مع النماذج الرائدة في التوظيف السياسي للمساعدات في السياسة الخارجية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واليابان ، فإننا نجد أن الكويت أقرب إلى النموذج الياباني الذي يعتمد على المبدأ الانساني في توجيه المساعدات الاقتصادية الخارجية، وكذلك النموذج الأوروبي الذي يمثله الاتحاد الاوروبي ككتله واحدة منذ سنين عديدة ، بينما نجده متناقضاً بشكل نسبي مع النموذج الأمريكي الحالي والسوفيتي السابق الذي كان يربط بين المساعدات الاقتصادية وتحقيق اهداف السياسة الخارجية.

توصيات البحث :

يوصي الباحث من خلال نتائج الدراسة بضرورة مواجهة التحديات واوجه القصور التي تم تحديدها من خلال نتائج الدراسة الى :

أ- القضاء على الفقر :من خلال الجهود المتميزة للمؤسسات التنموية أصبح من الضروري الاستمرار في سياسة توسيع قاعدة المشاركة بين الحكومات والمؤسسات الداعمة من اجل تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال :

ب-دعم وتنفيذ مشاريع استراتيجية الحماية الاجتماعية مع وضع نظام يراجع تشريعات الحماية الاجتماعية بانتظام.

ج- إنشاء مراكز التدريب والتأهيل المخصصة للجماعات الأقل حظاً والمعرضة للمخاطر.

د- بناء قاعدة بيانات منهجية تعتمد على أدلة لقياس الحماية الاجتماعية وتحديد آليه لمطابقة العرض والطلب على الوظائف للجماعات الأقل حظاً والمعرضة للمخاطر.

٢- الأمن الغذائي والتنمية الزراعية :إن التكامل في وضع خطط وطنية للمؤسسات التنموية للآمن الغذائي أصبح يشكل دوراً أساس في تطوير الانتاج المحلي من الغذاء بصورة كبيرة خلال العقود القادمة بالإضافة الى المساعدة في تعزيز الواردات لباقي الاغذية من خلال :

- عمل دراسات متقدمة لمواجهه النمو السكاني المتزايد في الدول الفقيرة ومقارنته بالدخل السنوي المتاح.
- معرفة طبيعة المناخ سواء المناخ الحار أو المناخ الشتوي ومدى توفر الموارد المائية الى جانب الاراضي المتاحة.
- تحديد المساحات القابلة للزراعة مع دعم البنية التسويقية لمعدل النمو في الانتاج الزراعي وتحديد المكونات العلفية في البلاد.

ج- الخدمات الصحية :ان تعزيز حوكمة نظام الرعاية الصحية وبناء نظام أكثر توازناً من خلال زيادة فرص الوصول الى الرعاية الصحية الاولية والى المراكز المجتمعية وترخيص جميع العاملين في الرعاية الصحية ، مع تعزيز التكامل بين الجهات العامة والخاصة .

د- التعليم :على الرغم من النتائج التنموية للمؤسسات التي حققتها من خلال تنفيذ الاستراتيجيات التعليمية في سبيل بناء المعرفة التي تحتل أهمية كبيرة في تحقيق غايات ركيزة التنمية البشرية ، الا أنها من وجهه نظر الباحث تحتاج الى : رفع دافعية الطلاب نحو التعليم والمتابعة الدورية لطبيعة منهجية التعلم ، واعداد وتأهيل العديد من خريجي مستويات التعليم العالي.

هـ- الصناعة :يوصى الباحث بتطوير مناجم الفوسفات التي تعتمد عليها صناعة الاسمدة الكيماوية كما في المغرب ، وتطوير وسائل الانتاج في مناجم الملح كما في اليمن ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الاسمدة ، حيث يوصي الباحث ايضاً بضرورة الاتجاه الى تحسين الناتج المحلي وتشجيع الانتاج المحلي وضرورة تقليل الاستيراد ، و توفير مستلزمات الانتاج المحلي ، و توفير العملات الاجنبية اللازمة للاستيراد.

قائمة المراجع :

جهاد عودة، السياسة الدولية– العلاقات الدولية مدارس ونظرات ، القاهرة : توزيع دار الكتاب الحديث، الطبعة ٢ ، ٢٠١٥ .

جيلين بالمر، كليفتون مورجان ، نظرية السياسة الخارجية) ترجمة : عبد السلام علي النوير).الرياض : النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود،٢٠١١.

عبدالوهاب بدر،"الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية"، العدد ١٤٨٠٠ ، ٢٠١٠

كمال المنوفي ،"صناديق التمية العربية والتمويل الانمائي في الوطن العربي"، الشئون العربية، العدد ٤٧ ، ٢٠١١ .

مصطفى حسين، " دور التمويل الخارجي في التنمية في سوريا"، أطروحة ، دكتوراه فى الإقتصاد –كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ،٢٠١٢ .